



دراسة واقع القطاع الصناعي واستراتيجية تحدياتها في قطاع م. هاني مطر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ورقة عمل بعنوان

دراسة واقع القطاع الصناعي واستراتيجية تحدياتها
في قطاع غزة
مقدمة إلى مؤتمر

رؤية تنموية لمواجهة اثار الحرب والحصار على
قطاع غزة

المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية

2010/5/24-23

مقدمة من:

م. هاني مطر
وزارة الاقتصاد الفلسطيني

مايو 2010



الفهرس "المحتويات"

رقم الصفحة	الموضوع
2	ملخص
3	Abstract
4	مقدمة
5	هدف الدراسة
5	منهجية الدراسة
6	الفصل الأول: التطور التاريخي للقطاع الصناعي في فلسطين
10	الفصل الثاني: القطاعات الصناعية العاملة في قطاع غزة أولاً: صناعة البلاستيك ثانياً: صناعة المواد الغذائية ثالثاً: صناعة الملابس الجاهزة
18	الفصل الثالث: 1. معوقات الإنتاج 2. البرامج التي تم تنفيذها من قبل وزارة الاقتصاد لحماية القطاع الصناعي 3. التوصيات وسبل تطوير القطاع الصناعي في قطاع غزة



إستراتيجية مواجهة التحديات في القطاع الصناعي

ملخص

تتناول هذه الورقة ثلاثة من القطاعات الصناعية العاملة في قطاع غزة وهي: قطاع صناعة الملابس، قطاع الصناعات البلاستيكية وقطاع صناعة الأغذية.

أولاً: الصناعات البلاستيكية

يوجد في قطاع غزة حسب سجلات دائرة التراخيص الصناعية بوزارة الاقتصاد الوطني 65 مصنعاً لصناعة البلاستيك تصنع عدداً من المنتجات المختلفة التي يحتاجها المواطن الفلسطيني مثل الأدوات المنزلية والمعلبات التي تستخدم في تخزين المواد الغذائية، وتنتج مصانع قطاع غزة ما يقارب من 400000 قطعة مختلفة شهرياً.

ثانياً: صناعة الملابس

تعتبر صناعة الملابس الأولى من حيث تشغيل الأيدي العاملة في قطاع غزة إذ قدر عدد العمال العاملين في هذا القطاع بشكل مباشر بحوالي 30000 عامل وبشكل غير مباشر بحوالي 20000 عامل، وقد كانت هذه المصانع تعمل على توفير الملابس للاستهلاك المحلي والخارجي، ويتم تسويق المنتج الفلسطيني داخل وخارج قطاع غزة بحيث كانت تصدر منتجات المصانع إلى أوروبا وأمريكا ودولة الاحتلال وتقدر مصانع الخياطة في قطاع غزة حسب سجلات الترخيص لدى وزارة الاقتصاد الوطني بـ 780 مصنعاً، وقد تم زيارة عدد من المصانع للتعرف على حالة هذه المصانع وقدرتها على العمل في ظل الحصار.

ثالثاً: الصناعات الغذائية

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من أهم القطاعات الصناعية القائمة في قطاع غزة ، حيث يوجد في قطاع غزة 282 مصنع للصناعات الغذائية لإنتاج المواد الغذائية التي يحتاجها المواطن الفلسطيني ومن أهم هذه الصناعات هي الخبز الذي يعتمد عليه المواطنون الفلسطينيون كمصدر رئيسي في غذائهم .



***أهم المعوقات التي تواجه هذه القطاعات**

1. إغلاق المعابر. 2- قلة وغلاء المواد الخام. 3- عدم وجود الكادر الفني المدرب. 4- عدم القدرة على منافسة البضاعة الأجنبية المستوردة وبالأخص المصنوعة في الصين حيث أن المواد الخام تأتي عبر طرق معينة إلى قطاع غزة وتكون تكلفتها عالية، ولهذا فإن تكلفة الإنتاج ترتفع مما ينعكس بدوره على ارتفاع سعر السلعة. 6- عدم توفر سوق خارجية لتسويق المنتجات وذلك لعدم توفر منافذ تجارية يتم من خلالها تصدير هذه السلع. 7- التخلص من المواد البلاستيكية الخطيرة التي تنتجها المصانع.

***دور وزارة الاقتصاد الوطني:**

- 1- توفير المواد الخام اللازمة للصناعة .
- 2- حماية الصناعة الوطنية وذلك من خلال وقف استيراد الأصناف التي يتم صناعتها في المصانع الوطنية.
- 3- فتح أسواق خارجية لتصدير المنتج الوطني.
- 4- المشاركة في المعارض الدولية لعرض المصنوعات الوطنية وتسويقها.
- 5- دعم الصناعة الوطنية من خلال توفير القروض لإعادة تهيئة المصانع للعمل مرة أخرى

Abstract

This paper addresses three industrial sectors operating in the Gaza Strip: the garment industry, the plastics industry and the food industry.

First: The Plastics Sector

There are 65 plastic plants operating in Gaza Strip, according to records founded in the Department of Industrial Licenses at Ministry of National Economy. These factories have been made a number of different products needed by the Palestinian citizen, such as household appliances and cans used to store food, and produce approximately 400000 different pieces per month.

**Second: The Garment Sector**

The garment industry is the first in terms of employing labor in the Gaza Strip, with an estimated number of workers in this sector directly about 30000 workers and indirectly about 20000 workers. Hence, these plants - before the siege - were able to provide clothing for domestic and external markets. The factories have been exporting their products to Europe, America and the state of occupation. There are about 780 of sewing factories in the Gaza Strip, according to the records occur at License Department at the Ministry of National Economy. We visited a number of these factories to identify the state of these plants and their ability to work under siege.

Third: Food Industry Sector

The food industry is the most important industrial sector in the Gaza Strip, where there are 282 firms in the Gaza Strip for food industries produce food needed by the Palestinian citizens, and most important of these are the bread industry upon which the Palestinian citizens depend as a major source in their nutrition.

The most important constraints faced by these sectors

1. The crossing closure. 2. Scarcity and high cost of raw materials. 3. Lack of technical staff trainee. 5. Inability to compete with imported foreign goods, especially manufactured in China, where raw materials come across certain roads to the Gaza Strip and be very costly, so the production cost rises, which in turn is reflected on the price of the commodity. 6 - Lack of foreign markets for marketing products because of the lack of commercial outlets to export of such goods. 7 - Disposal of plastic dangerous substances that these factories produce.

The Role of the Ministry of National Economy:

- 1 – Providing raw materials for industry.
- 2 - Protecting of national industry, by preventing importing items that are manufactured in the national factories.
- 3 - Opening foreign markets to export the national product.
- 4 - Participation in international exhibitions to display the national manufactures and marketing it.
- 5 – Supporting the national industry through the ensuring loans for the rebuilding of factories to work again.



المقدمة :

تعتمد التنمية الاقتصادية بشكل أساسي في دول العالم المتحضر على النمو الصناعي ، إذ يعتبر أي تحقيق للنقلة النوعية في مسار النهضة الاقتصادية والرفاه الاجتماعي مردوداً للنمو الصناعي إذ أنه لا يوجد أدنى شك بأن الارتقاء بالنمو الصناعي هو أساس في عملية التنمية الحضارية الشاملة لذلك فيعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الحضارية الشاملة ؛ لذلك فيعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الإنتاجية لأي دولة لتحقيق الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب أكبر قدر من العمالة في طريق الاكتفاء الذاتي وتقليل نسبة الاستيراد من الخارج.

وقد تعرض القطاع الصناعي في فلسطين منذ نكبة عام 1948 وحتى الآن لمعوقات كبيرة ، وذلك ضمن سياسة محاربة الاحتلال لنمو الاقتصاد الصناعي الفلسطيني ، وذلك من خلال سياسات مختلفة تتضمن في إغلاق المعابر واستهداف المنشآت الصناعية الفلسطينية وخصوصاً في قطاع غزة بشكل مباشر مما أعاق وبشكل كبير عملية التنمية الصناعية وتطور القطاعات الصناعية المختلفة.

واجه القطاع الصناعي الفلسطيني ومازال العديد من الصعوبات والمشاكل المتعلقة بهيكل الصناعة وحجمها وعدم القدرة على خلق أسواق لمنتجاته، بالإضافة إلى مشاكل نقص التمويل اللازم والتجهيزات، واللوازم الصناعية وافتقاره إلى المواد الخام اللازمة للصناعة، إضافة إلى ارتفاع أسعارها، والتأخير المستمر والمتعمد في تسليمها، كما يواجه القطاع الصناعي انخفاضاً في نسبة الكفاءة والإنتاجية من جانب، وارتفاع تكلفة الإنتاج من جانب آخر إضافة إلى النقص الواضح في مجال الخبرة الفنية والتقنية وغياب التنظيم والتخطيط للقطاع الصناعي.

وقد ارتبطت هذه المشاكل والمعوقات بسياسة الاحتلال الإسرائيلي المعنية بمنع أو إعاقة أي تطور أو نمو للقطاع الصناعي الفلسطيني من جهة، ولإقتصادنا الوطني من جهة أخرى وهذا التقرير الصادر عن



مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، يلقي الضوء على أثر سياسة الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في الحصار والإغلاق والعدوان على القطاع الصناعي خلال الفترة من 2007/6/12 حتى 2007/8/20، حيث قامت إسرائيل بفرض حصار مشدد علي قطاع غزة ومازال مستمرا حتى إعداد هذا التقرير ،مما جعل الاقتصاد الفلسطيني علي وشك الانهيار ،خاصة القطاع الصناعي الذي يعاني من قلة توفر المواد الخام اللازمة للصناعة في السوق المحلي.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة لإلقاء الضوء على وضع الصناعة في قطاع غزة بشكل خاص والوقوف عند معوقات الإنتاج وسبل تدليل هذه المعوقات ووضع استراتيجيات للنهوض بالصناعة في قطاع غزة ضمن التحديات الراهنة.

منهجية الدراسة:

تم استخدام المعلومات التي تم تجميعها من عدة مصادر وأهمها:

1. الزيارات الميدانية لفريق عمل متخصص من دائرة التنمية الصناعية.
2. السجل الصناعي لدى وزارة الاقتصاد الوطني.
3. دائرة الإحصاء لدى وزارة الاقتصاد الوطني.
4. دراسات سابقة لدى وزارة الاقتصاد الوطني.



الفصل الأول

نبذة تاريخية عن القطاع الصناعي في فلسطين

1. فترة الاستعمار البريطاني 1918-1948

اعتمد الاقتصاد الفلسطيني على الزراعة بطريقة بدائية بشكل رئيس فتبعاً لذلك انتشرت الصناعات التي تعتمد على الزراعة بشكل واسع مثل: صناعة الزيوت وصناعة الصابون وطحن الحبوب . بعد الحرب العالمية الأولى تطورت الصناعة بشكل طفيف في بعض الصناعات وخاصة التي تميزت بالطابع البيتي الحرفي مثل : صناعة النسيج ودباغة الجلود والأعمال الخشبية وتشكيل الحديد ، وقد عمل الاحتلال البريطاني على الحد من تطور القطاعات الصناعية الفلسطينية من خلال إدخالها للرأس المال الصهيوني بالدخول إلى جميع القطاعات الاقتصادية الفلسطينية ، وذلك لعدم قدرة الرأس المالي الفلسطيني على المنافسة وذلك للمميزات التي محتها السلطات البريطانية للمستثمرين الصهاينة. وعلى أثر ذلك فقد ارتفعت نسبة الملكية اليهودية للمصانع في فلسطين من 35% عام 1928 إلى 72.8%.

2. فترة قيام الكيان الصهيوني 1948 إلى 1967

بعد إنشاء الكيان الصهيوني على الأرض العربية الفلسطينية عام 1948 وماتبقى من فلسطين أصبح خاضعاً للسلطة والسيادة العربية في الضفة والقطاع مما أدى إلى تفتيت وحدة عوامل الانتاج الفلسطينية حيث سيطر الكيان الصهيوني على 77.4% ، وخضع 20.6% للسيطرة الأردنية والمصرية. ففي



الضفة الغربية فقد كانت الحكومة الأردنية إلى تطوير القطاع الصناعي في الضفة الغربية على حساب الضفة الغربية فقد بلغت عدد المنشآت في الضفة الغربية 254 مقابل 153 منشأة في الضفة الشرقية وتغير ذلك حيث بلغ نصيب الضفة الغربية 2.3% من إجمالي التكاليف الرأسمالي للأردن في عام 2.3% والذي كان ذلك 5.4 مليون دينار. أما بخصوص قطاع غزة فقامت فيه الوصاية المصرية كان وضعها الاقتصادي والصناعي أسوأ مما في الضفة الغربية فقد بلغ إجمالي الإنتاج أعلى للصناعة 4.4% عام 1966 وبلغ عدد المنشآت الصناعية عام 1967 وقبل الاحتلال 1000 منشأة صناعية وكانت تتركز الصناعة على صناعة البسط والنسيج ومعاصر الزيتون والفخار وبعض الحرف الأخرى.

3- فترة الاحتلال الصهيوني للجزء المتبقي من فلسطين 1967

عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بشتى الوسائل على إلحاق الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي بحيث تجعله اقتصاد تابع للاقتصاد الإسرائيلي وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات العسكرية والإدارية والتي أدت إلى تدمير بنية الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والصناعة الفلسطينية بشكل خاص وكان من أهم هذه الإجراءات:

أ- منع التوسع الأفقي للصناعات الفلسطينية عن طريق التقنين في إصدار التراخيص لإنشاء مصانع جديدة.

ب- عرقلة الاستثمار الأجنبي.

ت- إهمال البنية التحتية.

ث- فرض الرسوم والضرائب العالية.

4- فترة ما بعد السلطة الفلسطينية



بلغ عدد المصانع في قطاع غزة سنة 2005 من جميع القطاعات الصناعية 2352 مصنع متوزعة على محافظات القطاع حسبت جدول رقم (1-2) تمثل القطاعات المستهدفة في الدراسة 51% منها حسب السجل الصناعي لدى الوزارة ، وقد استهدفت هذه المصانع بشكل كبير خلال الفترة السابقة من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي حيث بلغت الأضرار للقطاعات الصناعية المختلفة في الحرب الأخيرة 2009 "الفرقان" في القطاعات الصناعية المختلفة 240 مليون دولار أمريكي تمثل خسائر القطاعات المستهدفة منها 14% من الخسائر الاجمالية وقد تأثرت المصانع بشكل كبير جداً خلال الفترة مابعد 2006 وذلك من خلال الحصار المفروض على قطاع غزة حيث أوقفت المصانع عن العمل بشكل شبه كلي وذلك لعدم دخول المواد الخام وقطع غيار المصانع وكذلك انقطاع التيار الكهربائي بشكل مستمر مما أدى إلى وقف العملية الانتاجية لعدد كبير من المصانع.

يهدف الاحتلال من خلال سياسة تدمير المصانع والمنشآت التجارية والمدنية ما يلي:

*ضرب الاقتصاد الفلسطيني وشله بشكل كامل رغبة منهم في تحقيق أهدافهم ونواياهم العدوانية.

*تكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.

*العمل على تقويض أي فرصة لنمو الاقتصاد الفلسطيني.

*تدمير البنية التحتية للشعب الفلسطيني من خلال الاستخدام المفرط للقوة ضد مختلف المنشآت سواء كانت صناعية أو تجارية أو شبكات كهرباء أو طرق أو بنية تحتية أو مدارس غير أبهة بقرب هذه المنشآت والورش الصناعية من منازل السكان المدنيين، فمعظم المنشآت الصناعية التي هدمتها قوات الاحتلال تقع في مناطق سكنية، وبعضها الآخر بجانب مؤسسات تعليمية، ما أدى لإحداث أضرار مختلفة ومتفاوتة في المنازل السكنية المجاورة للمصنع أو الورشة، عدا عن إلحاق أضرار في أرواح المواطنين.

لقد أخذت الاعتداءات الإسرائيلية في معظمها أشكالاً متعددة، مثل عمليات قصف بالفدائف والأسلحة



الرشاشة الثقيلة والمتوسطة، وتجريف بواسطة الجرافات والبلد وزارات وتفجير بقنابل يتم التحكم بها عن بعد وقصف بطائرات الأباتشي، والهدف هو هدم المنشآت الصناعية، وكافة مقدرات البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني.

في البداية استهدفت قوات الاحتلال كافة المنشآت بدون تمييز إلا وأنها في النصف الأخير من عام 2002 ركزت على المنشآت المعدنية أكثر من غيرها من الصناعات بحجج وذرائع أمنية واهية وادعاءات كاذبة بأن هذه المنشآت تقوم بصناعة قذائف الهاون والصواريخ.....الخ.

واستمر هذا الاستهداف حتى الآن وأن كان على فترات متقطعة من خلال طائرات الاستطلاع ولأباتشي.

تدمير ممنهج للقطاع الصناعي في قطاع غزة

قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باتخاذ جملة من الإجراءات ضد سكان قطاع غزة في أعقاب سيطرة حركة حماس على القطاع بتاريخ 2007/6/12 تمثلت بفرض حصار اقتصادي مشدد تمثل بإغلاق

المعابر والمنافذ، وإلغاء الكود الجمركي الخاص بقطاع غزة ومنع رجال الأعمال الفلسطينيين من التواصل مع نظرائهم في الضفة الغربية أو حتى التجار الإسرائيليين ، ومنعهم من الخروج للعالم الخارجي ومنع دخول المواد الخام اللازمة للصناعة، والتقييد للبنوك في استجلاب الشيكل وفرض

ضغوطات على البنوك في قطاع غزة، وأغلقت المعابر التجارية في وجه الاستيراد والتصدير، مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية بصفة عامة وقطاع غزة بصفة خاصة. مما سيؤدي إلى إغلاق مصانع القطاع.

وتشير البيانات الصادرة عن الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية أن أكثر من 90% من المصانع

الفلسطينية في القطاع تعتمد على المواد الخام المستوردة من إسرائيل أو الخارج عبر الموانئ والمنافذ



الإسرائيلية.



الفصل الثاني

القطاعات الصناعية الفلسطينية

تشكل القطاعات الصناعية العاملة الركيزة الأساسية في البنية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة وتصنف القطاعات حسب تخصص كل قطاع وتنقسم إلى قطاع الصناعات الهندسية وقطاع الصناعات المعدنية وقطاع الصناعات التحويلية كما هو موضح في جدول رقم 1,2 والذي يوضح عدد المصانع وتوزيعها في محافظات غزة وخلال هذه الدراسة سوف يتم التركيز على قطاع الصناعات التحويلية لما يشكله من أهمية كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني واحتياجات المواطن بصورة مباشرة.

النسبة المئوية	المجموع	محافظه رفح	محافظه خانيونس	محافظه الوسطى	محافظه غزة	محافظه الشمال	نوع القطاع / المحافظة
16.5	383	40	41	59	170	73	قطاع الصناعات الانشائية
11.5	266	17	16	42	141	50	قطاع الصناعات الغذائية
37.4	869	36	52	63	532	186	قطاع الصناعات النسيجية
1.6	36	0	0	14	17	5	قطاع الصناعات الجلدية
13.6	316	36	37	20	172	51	قطاع الصناعات الخشبية
3.4	79	1	12	9	35	22	قطاع الصناعات البلاستيكية
2.0	47	2	8	5	17	15	قطاع الصناعات الكيماوية
13.2	306	26	56	46	141	37	قطاع الصناعات المعدنية
0.8	19	0	0	0	15	4	قطاع الصناعات الورقية



100	2321	158	222	258	1240	443	المجموع
-----	------	-----	-----	-----	------	-----	---------

جدول رقم (1-2) يوضح توزيع المنشآت الصناعية على محافظات قطاع غزة

قطاع الصناعات التحويلية:

تشكل الصناعات التحويلية أكثر من 50% من عدد المؤسسات الصناعية العاملة في قطاع غزة لعام 2006 وساهمت في تشغيل عدد كبير من العمال ، والصناعات التحويلية تتكون من الصناعات البلاستيكية والصناعات الغذائية وصناعة الملابس الجاهزة والصناعات الجلدية والصناعات الكيماوية و يبلغ عدد المصانع العاملة والتي تشكل قطاع الصناعات التحويلية حسب سجل التراخيص الصناعية في وزارة الاقتصاد الوطني (2321) مصنع موزعة على محافظات القطاع وقد تعرض هذا القطاع لخسائر كبيرة وذلك إما بالاستهداف المباشر لهذه المصانع أو من خلال الحصار المفروض على قطاع غزة منذ عام 2006 وقد بلغ أضراره المباشرة التي تعرض لها هذا القطاع بعد حرب 2009 "حرب الفرقان" إلى مايقارب 64 مليون دولار وهذا الذي جعل قطاع الصناعات التحويلية يقف دون التطور المطلوب في مجال الصناعات المختلفة.

*أولاً:-الصناعات البلاستيكية

يمثل هذا النوع من الصناعة أهمية كبيرة لتلبية احتياجات المواطنين في قطاع غزة حيث أن مصانع البلاستيك في قطاع غزة تعمل على توفير أكثر من 80% من احتياجات السوق المحلي ويتم استيراد مايقارب من (200) طن من المادة الخام شهرياً وذلك عبر الأراضي المصرية إضافة إلى مايقارب



(100)طن من المادة الخام المعادة التصنيع "مدورة" والتي يتم استخدامها كمادة خام لمنتجات لاتدخل في الاستخدامات الغذائية ومن أشهر هذه المنتجات التي يتم تصنيعها في مصانع قطاع غزة : صواني الحلويات ، وأطباق الطعام ، والأدوات المنزلية والتي تمثل أكثر من 60 صنف ، خرطوم المياه لزوم الزراعة ، خزانات المياه ، الوصلات الزراعية ، معدات سباكة ، وكذلك كثير من المنتجات الأخرى التي يحتاجها المستهلك في قطاع غزة وقد تطور عمل هذا القطاع رغم الخسائر التي لحقت به خلال فترة بداية الحصار وتم استخدام البلاستيك المجروش كمادة خام عندما كان هناك نقص شديد في المادة الخام الجديدة إذ بلغ سعر الطن من المادة الخام الجديدة في منتصف عام 2008 إلى مايقارب 5000 دولار أمريكي إلى ضعف أو أكثر ماكان عليه قبل الحصار أما بعد حرب 2009 فقد تدمرت المادة الخام بأسعار أقل من ذلك وصلت إلى 1800 دولار للطن مما رفع نسبة وجودة الإنتاج إلى مستوى ملحوظ بلغ حوالي 60% من القدرات الإنتاجية الحقيقية للمصانع وقد انتشرت صناعة البلاستيك المجروش وذلك كبديل ولعبت دور كبير هذه الصناعة في التخفيف من وطأة الحصار المفروض على قطاع غزة حيث وفرت متطلبات المواطن، ومن ناحية أخرى أدى استخدام مادة الخام من البلاستيك المعاد تصنيعه إلى حدوث مشاكل في جودة المنتج وصلاحيته في الاستخدامات الغذائية .

الأضرار التي تسببها المخلفات البلاستيكية علي الإنسان والبيئة

1- الكثير من المواد البلاستيكية هي مواد شديدة الثبات وعالية المقاومة لأنواع التحطم(التحلل) المختلفة الحبيوية وغير الحبيوية في البيئة.

2- عملية دفن المخلفات البلاستيكية في التربة عجزت عن القضاء على المخلفات البلاستيكية لكونها غير قابلة للتحلل داخل التربة وبالتالي تظل متواجدة مسببة تلوث التربة.



3- عملية حرق المخلفات البلاستيكية تسبب تلوث هوائي بسبب المواد الكربونية شديدة الضرر المنبعثة من تلك الحرائق التي نتج عنها تصاعد أبخرة غاز الفوسجين وحمض الهيدروكلوريك نتيجة حرق عبوات PVC المسببة للتسمم وكذلك تصاعد مركبات الدايبوكسين Dioxins الكلورونية شديدة الخطورة.

4- عملية إعادة التصنيع وإعادة الاستخدام في التصنيع الغذائي عملية ذات خطورة لأنه معرض ان تصبح العبوة نفسها أكثر خطورة على صحة الإنسان من خلال مركبات العبوة البتروكيميائية التي تنتقل للغذاء المعبأ بها وكذلك تصبح العبوة أقل جاذبية للمستهلك.

5- أثبتت الاختبارات التي أجريت علي آلاف الأشخاص إن دمائهم تحتوي علي كميات متفاوتة من مادة الفيثالات والتي تشتق من الحمض العضوي الفيثاليك ، ويتم تقديرها بواسطة أجهزة التحليل الكروماتوجرافي والذي يتيح لنا قياس تراكيزات منخفضة تصل الي 10⁻⁹ من الجرام أي جزء في البليون ، مما يدل علي ان هذه المواد البلاستيكية تدخل أجسامنا عن طريق الغذاء والماء والدواء وحتى الهواء لتحدث تراكما شديدا مع الوقت لتصل لدرجة السم اوتالاف الأعضاء الداخلية للكائن الحي .

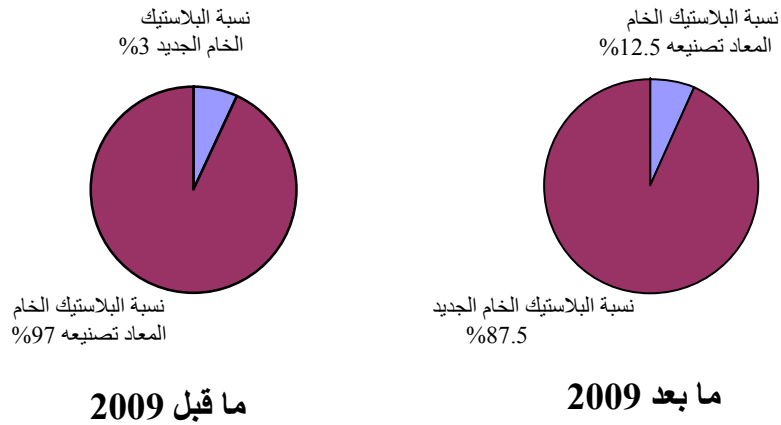
6- هناك دراسات أجريت علي بعض العبوات البلاستيكية الخاصة بالأغذية ثبت من خلالها ان ثمة تفاعلات داخلية تحدث بين مادة العبوة والأطعمة خاصة الأطعمة المحتوية علي مواد دهنية والذي من السهل ذوبان المواد البلاستيكية فيها ، لقد لوحظ هجرة بعض الدهون من مادة الغذاء الي مادة العبوة وفي نفس الوقت تحدث هجرة عكسية ، وأكدت النتائج وجود علاقة خطية بين هجرة الدهون والهجرة العكسية (المواد البلاستيكية والمواد الغذائية) وتتوقف هذه الهجرة علي درجة الحرارة المحيطة وطول فترة تخزين المادة الغذائية بالعبوة ، وكلما زادت تلك العوامل زادت معدلات الهجرة .

الأمر الذي تطلب تدخل وزارة الاقتصاد الوطني إلى توجيه أصحاب المصانع والمجارش إلى إتباع الطرق الصحيحة في عملية جرش وتصنيع البلاستيك وفق الإجراءات الفنية الصحيحة بالإضافة إلى



عقد لقاءات وورش عمل وزيارات ميدانية إلى أصحاب المصانع والمجارش واتخاذ القرارات الوزارية اللازمة حفاظا على سلامة المواطن وأمنه.

والخطط التالي يوضح كميات خام البلاستيك المستخدم في مصانع قطاع غزة



ثانياً: الصناعات الغذائية

يوجد في قطاع غزة ما يقارب من 266 مصنع للمواد الغذائية، ومن أهم الصناعات العاملة في قطاع غزة صناعة الخبز حيث يوجد في قطاع غزة أكثر من 69 مخبز لصناعة الخبز الجاهز، وكذلك صناعة المشروبات الغازية والتي تستوعب أكبر عدد من العمال في قطاع الصناعات الغذائية حيث بلغ عدد العمال في مصانع المشروبات الغازية ما



يقارب 600 عامل ، وهناك صناعات أخرى مثل صناعة مطاحن الحبوب والعصير والبسكويت والمسليات والساكر ومصانع المعلبات التي تعمل بشكل موسمي ويبين جدول (2-2) عدد وتوزيع المصانع على محافظات قطاع غزة.

المجموع	محافظه رفح	محافظه خانيونس	محافظه الوسطى	محافظه غزة	محافظه الشمال	قطاع الصناعات الغذائية
70	4	5	4	50	7	مخابز
19	0	0	3	16	0	حلويات وسكاكر
41	0	0	6	19	16	مياه معدنية وعصائر
17	0	1	2	4	10	شيبسي
119	13	10	27	52	17	صناعات أخرى
266	17	16	42	141	50	المجموع

جدول(2-2) توزيع المصانع الغذائية في قطاع

ويمر هذا القطاع بمشاكل كبيرة نتيجة تعرضه للأضرار المباشرة وغير المباشرة حيث تعرض كثير منها للتدمير من قبل قوات الاحتلال وكذلك إغلاق عدد كبير من المصانع نتيجة عدم توفر المواد الخام اللازمة لتشغيلها وارتفاع أسعار المواد الخام المستوردة عبر طرق أخرى (مصر) مما أدى إلى تدني الطاقة الإنتاجية للمصانع مما أدى لتسريح عدد كبير من الأيدي العاملة، حيث بلغ عدد العمال الذين تم تسريحهم عن العمل حسب إحصائية اتحاد الصناعات الغذائية 900 عامل، إذ بلغ عدد العمال في قطاع الصناعات الغذائية 1700 عامل قبل الحصار المفروض على قطاع غزة



عدا عمال المخابز، وقد عملت وزارة الاقتصاد الوطني على دعم قطاع الصناعات الغذائية من خلال توفير بعض احتياجات هذه المصانع وكان من أهم هذه الاحتياجات الطاقة اللازمة لتشغيل هذه المصانع، فقد وفرت الوزارة الغاز اللازم لتشغيل المخابز في ظل أزمة نقص الوقود الذي يتعرض لها قطاع غزة، وكذلك مدت المصانع التي تحتاج إلى وقود السولار بأسعار مخفضة، وساهمت الوزارة في حل كثير من المشاكل الفنية، وكان من أبرزها غاز CO₂ المستخدم في صناعة المشروبات الغازية، وذلك بالتعاون مع مؤسسات تعليمية فلسطينية، حيث تم إنتاج غاز ثاني أكسيد الكربون بتكلفة مخفضة نسبياً، علاوة على المراقبة والتفتيش المستمر من قبل أطقم الوزارة للمساعدة في إيجاد حلول مناسبة للمشاكل الفنية التي تتعرض لها المصانع.

ثالثاً: قطاع صناعة الملابس الجاهزة (مصانع الخياطة)

كان هذا القطاع يصنف الأول من حيث تشغيل الأيدي العاملة في قطاع غزة، إذ قدر عدد العمال في هذا القطاع بشكل مباشر حوالي 30.000 عامل وبشكل غير مباشر حوالي 20.000 عامل، وقد بلغ عدد المصانع العاملة في قطاع غزة أكثر من 780 مصنع، حيث كانت مصانع الخياطة في قطاع غزة توفر المنتوجات من الملابس الجاهزة للاستهلاك المحلي والخارجي، وكانت مصانع الخياطة في قطاع غزة تعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة مع مصانع وتجار داخل الخط الأخضر، ليتم تسويقها هناك أو تصديرها إلى الخارج تحت اسم "منتج إسرائيلي" وقد تعرضت هذه المصانع لخسائر فادحة من خلال الحصار المفروض على قطاع غزة، حيث بلغت المصانع التي أوقفت إنتاجها بشكل كلي أكثر من 200 مصنع، والجدول رقم (2-3) يوضح نسب الطاقة الإنتاجية لمصانع الخياطة في قطاع غزة حسب الزيارات الميدانية لدائرة التنمية الصناعية.



جدول رقم (2-3) تحليل لنتائج دراسة للإنتاجية في مصانع الخياطة في قطاع غزة:

النسبة	تحليل دراسة مصانع الخياطة في قطاع غزة في الوقت الحالي
%14.5	متوسط القدرة الإنتاجية للمصانع في الوقت الحالي
%26.5	المصانع المتوقفة عن العمل
%20	المصانع التي معدل الانتاج فيها 1% - 9%
%26.5	المصانع التي معدل الانتاج فيها 10% - 19%
%20	المصانع التي معدل الانتاج فيها 20% - 40%
%7	المصانع التي معدل الانتاج فيها اكثر من 50%

وقد تعرض هذا القطاع لأضرار مباشرة خلال حرب الفرقان قدرت بحوالي 9 مليون دولار . ويبين جدول رقم (2-3) مدى تأثر هذا القطاع من الحصار المفروض على قطاع غزة وذلك لعدم توفر المواد الخام اللازمة للتشغيل من خلال هذه الدراسة عملت الوزارة مع الجهات المختصة لدعم صناعة الملابس الجاهزة من خلال الآتي:

- توفير الحماية للمنتج الفلسطيني والحد من استيراد السلع المشابهة المصنعة محليا .
- رفع الضريبة الجمركية على البضائع المستوردة.
- توفير المواد الخام بأسعار مخفضة لتمكنها من اعادة نشاطها .
- تأهيل العمالة في هذه المصانع من خلال الدورات الفنية المناسبة لرفع كفاءتهم.

الفصل الثالث



أولاً: معوقات الإنتاج

معوقات الإنتاج للقطاعات الصناعية الفلسطينية كثيرة، مما أدى إلى تدهور الصناعة في قطاع غزة ، وحال ذلك دون تطورها بل كثير من المصانع أوقفت إنتاجها وأصبح هنالك هجرة لرؤوس الأموال إلى الخارج ومن أهم هذه المعوقات:

أ. معوقات خارجية:

لقد ألحقت الممارسات الإسرائيلية أضراراً فادحة بالاقتصاد الفلسطيني، والقطاعات الإنتاجية المكونة له خاصة القطاع الصناعي وقد اتبعت إسرائيل العديد من الأساليب والممارسات أليإنسانية ضد هذا القطاع ومنشآته الصناعية وبنيته التحتية تمثلت فيما يلي:

- عدم السماح بدخول المواد الخام اللازمة للصناعة.
- عدم السماح بخروج المواد المصنعة والمنتجات المعدة للتصدير.
- قطع التيار الكهربائي بشكل جزئي ومتكرر.
- عرقلة العمل داخل المناطق الصناعية وعدم السماح بدخول المواد الخام لها أو خروج المواد المصنعة منها. على الرغم من وجود اتفاقية مع الطرف الإسرائيلي بعدم إخضاع المناطق الصناعية لأي إجراءات في حالات الإغلاق.

-عدم تمكن العمال من الوصول إلى أعمالهم ومصانعهم نتيجة الحصار المفروض على المدن الفلسطينية.

-تعطل الحركة التجارية الداخلية بين المدن الفلسطينية بسبب الحصار المفروض عليها ما أدى إلى مشاكل في التسويق للمنتجات الصناعية، كما تعطلت التجارة الخارجية بسبب إغلاق المعابر والمنافذ الرئيسية.



-الضرر الذي لحق بالقطاع الخاص الناتج عن ضرب فرص الاستثمار والتأثير السلبي الكبير على المناخ الاستثماري في فلسطين لفترة قادمة قد تمتد لعدة سنوات.

ب. معوقات داخلية:

- البضائع المنافسة الخارجية.
- عدم وجود قوانين تشجع الاستثمار من قبل الحكومة.
- عدم توفر مناطق صناعية محلية بديلة.
- ضعف البنية التحتية والخدمات
- أزمة الطاقة والوقود.
- عدم توفر قروض لإنشاء وتطوير المصانع في قطاع غزة.
- إعادة النظر في السياسات المالية والتمويلية.

ثانياً: البرامج التي تم تنفيذها من قبل وزارة الاقتصاد الوطني لصالح القطاع الصناعي

تم تنفيذ عدة برامج من قبل وزارة الاقتصاد الوطني وذلك لرفع كفاءة وتطوير عمل المصانع وكان من أهم هذه البرامج:

1. صرف إغاثة اسعافية عاجلة على ثلاث دفعات على أصحاب الورش والمصانع والمحلات التجارية التي

دمرت خلال حرب الفرقان لكي تعيد إنتاجها بمبلغ 2.3مليون دولار .

2. دعم القطاعات الصناعية من خلال تقديم قروض بدون فوائد لعدد من المصانع قيد الإنشاء أو لتطوير عمل

مصانع قائمة بالإضافة تم تمويل 65 مشروع إنتاجي في مختلف النشاطات (صناعية-زراعية-تجارية-

خدماتية) من قبل وزارة الاقتصاد الوطني بمبلغ (293960) دولار أمريكي وتم تشغيل 172 عامل في هذه

المشاريع ولازال العمل جاري في هذا الموضوع .



3. التوجيه " الدعم الفني " وذلك من خلال متابعة المشاكل التي تتعرض لها المصانع نتيجة الحصار وحلها من خلال إيجاد بدائل وأكبر مثال على ذلك مادة ثاني أكسيد الكربون التي تم إنتاجها محليا وذلك بالتنسيق بين المصانع والوزارة وبمساعدة مؤسسات تعليمية فلسطينية حتى الوصول إلى أقل تكلفة إنتاجية.
4. إعفاء المصانع من رسوم التراخيص.

ثالثاً: التوصيات

1. إصدار قوانين تحمي الصناعات الوطنية والارتقاء بها.
2. تقديم القروض الميسرة لتطوير عمل المصانع وإضافة خطوط إنتاج جديدة.
3. خلق ترابط بين القطاع الصناعي والقطاعات الإنتاجية الأخرى وخاصة في مجال الصناعات الغذائية.
4. إلزام المصانع بتطبيق المواصفة الفلسطينية.
5. وضع خطط للتدريب الفني وتأهيل العاملين في القطاع الصناعي.
6. تخفيض الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات.
7. تجهيز مناطق لإقامة مناطق صناعية.
8. تشجيع الاستثمار في مجال القطاع الصناعي.
9. الاستمرار في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الإبداعية في المجال الصناعي والإنتاجي.
10. تعزيز روح الحس الوطني لتشجيع الصناعات المحلية .
11. رفع الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة التي يتم تصنيع مشابه لها في قطاع غزة.
12. دعم الصناعات الإستراتيجية وخاصة في مجال الصناعات الغذائية.